د. محمد مورو

جماعات العنف

١٩٥٨ - ١٩٩٨

من النشأة إلى مبادرة وقف العنف




بسم الله الرحمن الرحيم

جماعات العنف

١٩٥٨ - ١٩٩٨

من النشأة إلى مبادرة وقف العنف

المختار الإسلامي
أسسها حسين عاشور عام ١٩٧٢
القاهرة : ١٥ شارع شهاب - المهندسين
ص ب ١٧٠٧ - القاهرة - رمز بريدى ١١٥١١ - تليفون وفاكس ٣٤٩٠٤١١

مقدمة

ما أسهل أن ندين الإرهاب ، ثم نكتفى بتسجيل موقف وكفى الله المؤمنين شر البحث والمواجهة والتصدى الحقيقى والهجوم بمستقبل الأمة .

ولكن ما أصعب أن ندخل إلى حقيقة الظاهرة ، ونبحث فى جذورها وأسبابها الحقيقية ونواجه هذا وذاك برأينا فنتحمل بالتالى نتيجته ، وربما نُغضب أجهزة الحكم ، وكذا نُغضب جماعات العنف على حد سواء .

بداية يجب أن نقرر أن طريق التغيير من خلال العنف فى مصر طريق مسدود ، وبصرف النظر عن مشروعية العنف من عدم مشروعيته فإنه لن يؤدى إلى شىء اللهم إلا إلى إضعاف المجتمع وليس الدولة والحكومة ، بل ربما يقوى الحكومة ويعطيها الذريعة لاستمرار فرض حالة الطوارىء وممارسة انتهاك حقوق الإنسان بدعوى مواجهة العنف ، وكذا يعطى القوى العلمانية والتغريبية - المريضة - الفرصة للكيد ليس للتيار الإسلامى فحسب ، بل للدين الإسلامى ذاته ، وللعقائد ، وللتاريخ والجغرافيا والحضارة والثقافة .

وإذا كان التيار الإسلامى يستخدم أسلوبين هما التربية والعنف ، فإن هناك طريقا ثالثا يسمى النضال السياسى وهو طريق ملائم تماما لظروف مصر وطبيعة المجتمع المصرى وهوكذلك مفيد على أكثر من مستوى ، فهو أولا يربط الحركة بالمجتمع ، وهو ثانيا يقوى المجتمع ويجعله قادرا على انتزاع حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل ويجعله أكثر

قدرة على مواجهة التحديات الخارجية ، ويقلل الهامش المتاح للحكومة للتنازل - إذا ماأرادت التنازل - عن الحقوق الوطنية .

وهذا بعكس العنف الذى ربما يستفيد منه الأعداء ، فنؤدى لهم خدمة جليلة دون أن ندرى ، لأن إضعاف المجتمع والحكومة بالتالى يجعلها أكثر ضعفا أمام الضغط الخارجى .

وحتى لو أسقطنا كل هذا من حساباتنا ، فإنه فى ظرف الهزيمة الحضارية التكنولوجية أمام الغرب - وإذا اعتبرنا أن التحدى الغربى والصهيونى هو التحدى الأهم - وهو كذلك بالطبع - فإن من الواجب والفريضة توجيه كل بنادقنا تجاه العدو الأكبر - إسرائيل - وليس إلى صدور بعضنا بعضا وحتى لو زعم البعض أنهم يوجهون بنادقهم إلى صدور عملاء إسرائيل وأن النظام نظام تابع وعميل فلماذا لايوجهون بنادقهم إلى الأصل وليس إلى الصورة على فرض صحة تحليلهم !

طريق النضال السياسى فى الداخل ، وتوجيه الجهاد ضد إسرائيل فى الخارج طريق صعب ويحتاج إلى الوعى والصبر ، بل و إلى التعالى عن ردود الفعل تجاه أخطاء الأجهزة الأمنية هنا أو هناك ، ولكن الحركات الرسالية لن تكون رسالية إلا باختيار الطريق الصعب ومواجهة القضايا الحقيقية ...

و من ناحية أخرى ، فإن للنضال السياسى أساسه الإسلامى ، فإذا كنا ندرك أن الإسلام هو دين الفطرة ، وأن آيات الله فى الكون ، وكذا ما أعطاه الله لنا من عقل يقودان إلى معرفة الله بسهولة شديدة ، وأن

القوى الشيطانية لا تترك الناس يختارون الدين بحرية من خلال الحوار الحر ، والتفكير الحر ، بل تمارس الاستبداد السياسى والظلم الاقتصادى ونشر أفكار التعصب بين الناس لتحول دون هذا الاختيار الحر ، ولو أدركنا أن مهمتنا التى خلقنا الله من أجلها أن نحقق للناس تلك الحرية ، حرية الاختيار والتفكير ، لعرفنا أن من واجبنا أن نتصدى للاستبداد السياسى وأن نقف مع الحرية ، ومع حقوق الإنسان والتعددية الفكرية وحق الاختيار السياسى والدينى والاجتماعى ، وأن نناضل ضد الظلم الاقتصادى لإنصاف المحرومين واستعادة حقوق الفقراء ، وكذا لنواجهنا التعصب بكافة أشكاله وأساليبه لنحقق فى النهاية القاعدة الصحيحة لحرية الاختيار فيؤمن من شاء عن بينة ويكفر من شاء عن بينة ، بلا ضغط ولاخوف ولاقهر ولاجوع

(الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) ...

العنف إذن هو الطريق المسدود ، وهو غير مفيد شكلا ومضمونا ، والنضال السياسى هو الطريق الصحيح والجهاد ضد إسرائيل أيضاً .

وهكذا فنحن مطالبون جميعا بأن نبحث عن حل لمشكلة العنف ، حل لا يتعالى على الواقع ، ولا يعبر عن ضيق الأفق ، ولا يكون نوعا من الدس وسوء الفهم وسوء النية .

وعلى مستوى الاتجاه الإسلامى ، فإن مسئولية هذا الاتجاه عن العنف لا شك موجودة ، وعلى أبناء هذا الاتجاه مواجهة الأسباب التى تؤدى إلى العنف ، مواجهة الأفكار والآراء المتطرفة والمنحرفة أو التى تقطع النص

عن الظروف ولا تراعى الواقع وما استجد أو يستجد من ظروف مجتمعية ودولية ، داخلية أو خارجية ، هذا بالطبع جزء لا يتجزأ من دور الفقيه والمفكر والمثقف.

نعم هناك أفكار وممارسات تفرّخ حالة العنف وتعطيها سندها الشرعى بلا مبرر ، أفكار مثل جاهلية المجتمع ، والعزلة وغيرها من الأفكار التى ظهرت فى فترة معينة سواء كانت مثل أو رد فعل لتلك الفترة .

وكذلك على الاتجاه الإسلامى أن يقدم عقدا اجتماعيا جديدا مع المجتمع ليعرف الناس ماذا نريد ؟ ومن نحن ؟ وما هى أهدافنا ووسائلنا ؟ وأن ندرك من داخلنا أننا لسنا شعب الله المختار ، بل نحن جماعة من المسلمين تصيب وتخطئ وتجتهد قدر الإمكان ، وأن الإسلام ليس حكراً علينا ، بل هو مسئولية كل مسلم بل وكل من ينتمى إلى الحضارة والثقافة الإسلامية مسلما كان أو غير مسلم .

وعلى الجانب الآخر ينبغى أن نواجه الجميع بالأسباب الحقيقية التى تسبب العنف أو تعطيه الأرض الخصبة للنمو ، وهى فى رأينا أسباب كثيرة منها :

- حرمان التيار الإسلامى من حق العمل العلنى والقانونى ، وحرمانه من كل أشكال الممارسة السياسية العلنية وبديهى أن حرمان تيار معبّر عن وجدان الأمة ، وبهذا الحجم الهائل فى الواقع والوجدان نوع من الغباء والعناء وليس له بديل إلا السلبية أو العنف .
- تضييق هامش الحريات المتاح أمام كل القوى المعارضة وفرض حالة

الطوارئ والقوانين الاستثنائية وتضييق الحريات عموما بترسانة من القوانين ومنع وجود حقيقى لانتخابات حرة ونزيهة وسد الطريق أمام إمكانية التغيير وتداول السلطة بالطرق السلمية .

- الانتهاك المستمر واليومى لحقوق الإنسان سواء للناس العاديين أو للسياسين ، وخاصة عناصر التيار الإسلامى وتسجل الصحف ومنظمات حقوق الإنسان والمهتمين بهذه القضايا يوميا عشرات الانتهاكات من تعذيب واعتقال عشوائى واعتداء على الأهل ، وإهدار الآدمية فى السجون ومحاكمات عسكرية وغيرها ، ولا شك أن التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان هو السبب الرئيسى فى العنف وهو الأرض الخصبة لنموه .
- عدم احترام ثقافة المجتمع والتطاول على الرموز الدينية والتاريخية وهذا يقوم به جهاراً نهاراً عدد من الكتاب التغريبيين الذين يبحثون عن الشهرة والجوائز لدى الغرب بالسب والطعن فى الإسلام ورموزه ، ولا شك أن ذلك يستفز وجدان الجماهير ويمهد الأرض للتطرف والإرهاب ، وإذا كانت الثقافة الإسلامية هى مرجعية المجتمع يحتكم من خلالها ويدير صراعاته سلميا ، فإن الشوشرة عليها والتطاول بهدف إسقاطها دون وجود بديل مرجعى يفقد المجتمع أساسه المرجعى والثقافى للتعايش والصراع السلمى ، ويجعله بلا سياج حاكم فيتحول إلى الفوضى والعنف .

ونحن فى الحقيقة لسنا ضد حرية الفكر ، أيا كان ، ولكننا ضد حرية

التطاول والسب وقلة الأدب ، وكذلك إذا كان مسموح بأى رأى أيا كان جنوحه عن الدين بدعوى الحرية ، فإنه من غير اللائق ولا الصحيح أن يتم نشر هذا التطاول من خلال مؤسسات الدولة وعلى نفقة المجتمع المسلم ، ومن الضرورى هنا أن نقول إننا مع الحريات نعم ، ولكن ليمارس هؤلاء المعادون للدين حريتهم على نفقتهم وليس على نفقة الدولة التى يدفع المجتمع المسلم ثمنها .

- عدم إدراك البعد الاجتماعى والتركيب القبلى للصعيد مثلا فيقوم على سبيل المثال ضباط بلا خبرة بالتعامل مع المسائل الأمنية بطريقة تستفز التركيبة النفسية والثقافية للصعيدى فيتحول الأمر إلى نوع من الثأر الشخصى بين عائلات مدنية وأجهزة الشرطة .
- التفاوت الاجتماعى الرهيب و هو تفاوت مرشح للاتساع فعلى حين يعيش أكثر من نصف سكان مصر تحت خط الفقر ، وعلى حين لا يجد الشباب مسكنا ليتزوج أو عملا بعد التخرج ، وعلى حين يعانى الكثيرون من الفقر والجوع والمرض بلا علاج لأنهم لا يمتلكون نفقات العلاج الباهظة ، وعلى حين انهار التعليم والصحة بحيث أصبح من المستحيل الحصول على النجاح إلا بالدروس الخصوصية الباهظة التكاليف ، والحصول على العلاج إلا بنفقات أعلى كثيرا من إمكانية الطبقات الوسطى والدنيا فى مستشفيات استثمارية بعد أن انهارت المستشفيات الحكومية تماما ، وعلى حين يواجه عمال القطاع العام البطاله بعد الخصخصة ، والفلاحون التشرد بعد القانون

٩٦ لسنة ١٩٩٣وعلى حين تنتشر حالة حرمان اجتماعى واسعة تتم فى المقابل حالات من السفه والإسراف الاستفزازى ، فالحفلات الماجنة التى تتكلف الملايين يتم الإعلان عنها بالصور فى صفحات الصحف ، وكذا تنشر الصحف عن هؤلاء الذين يستوردون عشاءاً ساخنا من فنادق فرنسا بالطائرة أو هؤلاء الذين يشترون شقة واحدة بسبعة ملايين جنيه أو حتى الذين يبنون قبورا خمسة نجوم ، وكذلك إنفاق آلاف الجنيهات للغذاء والرعاية على الكلاب الأليفة لدى الطبقات الراقية ، بل وإجراء عمليات جراحية لأحدهم بأربعين الف جنيه فى حين لايجد الفقيرأربعين جنيها لشراء دواء ضرورى لابنه مثلا !

وفى دراسة جدية أجراها مركز بحوث الشرطة التابع لأكاديمية الشرطة حول مشكلة البطالة فى مصر وانعكاساتها الأمنية خلال الأعوام من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦ تبين ارتفاع معدلات جرائم الجنايات التى يرتكبها العاطلون إلى مجموع جرائم الجنايات خلال الفترة محل الدراسة من ٦ر٧ ٪ الى ٧ر١٩٪

- الاستفزاز غير العادى المترتب على تغيير مناهج التربية والتعليم بحيث تم إهمال اللغة العربية والتاريخ الإسلامى ، والاهتمام باللغات الأجنبية والثقافات والقيم وأنماط السلوك الغربية التى تتعارض مع تقاليدنا .

مبادرة وقف العنف
الفرصة الضائعة



مبادرة وقف العنف التى أطلقها القادة المؤسسون لجماعات العنف فى مصر فى يوم ١٩٩٧/٧/٥ والتى تضمنت نداء واضحا بوقف العنف ، بل ووقف التحريض عليه كانت فرصة كبيرة أهدرناها جميعا .

وبعيدا عن الغوغائية التى انطلقت من عقالها تقول لا للحوار مع الإرهاب وهى الغوغائية التى تعبر عن موقف سابق من المجتمع ومن التيار الإسلامى ومن الإسلام ذاته ، يريد أهلها استغلال العنف كذريعة للهجوم على الإسلام أو التيار الإسلامى وتشويه سمعة المسلمين ، وكذلك يريدون استمرار الصدام الذى طال بلا مبرر والذى يدفع المجتمع ثمنه ، بل لايريدون أيضا استقرار هذا المجتمع فراحو يمارسون ابتزازا على الحكومة المصرية قائلين كيف تسمح هذه الحكومة بالحوار مع الإرهابيين !

وبديهى أن أى عاقل يريد الخير لهذه البلاد ، فرح بتلك المبادرة ، وماكان له إلا أن يفرح ويعمل على تفضيلها وتحويلها الى حقيقة ملموسة فيستريح الجميع .. .

وبعيدا أيضا عن حسابات الحكومة التى تصاعدت بنوع من التعالى والوهم مع المبادرة ، فأصرت على أنها مجرد إعلان عن نهاية تلك الجماعات بسبب الضربات الأمنية .

بعيدا عن هذا كله فإن تلك المبادرة كانت فرصة ذهبية لم يمسك بتلابيبها أحد ، لا الحكومة ولا الأحزاب السياسية ولامؤسسات المجتمع المدنى ، فماتت المبادرة فى مهدها .

نعم كانت المبادرة فرصة تاريخية ، لأن الجميع يعرف أن العنف أسبابه الموضوعية والمجتمعية ، وأن الحل الأمنى لن يصلح حلا إلى الأبد فضلا عن تكاليفه الباهظة ، ولأن الواقع يقول إنه حتى إذا ضعفت تلك الجماعات الآن فإن قطاعات هامة من الشباب سوف تنضم عاجلا أو آجلا لذلك التيار بسبب انسداد المسار السلمى فى المجتمع وبسبب الأوضاع المتردية اقتصاديا واجتماعيا ، وأن فردا واحدا يحرص على الموت قادر على إنزال ضربات موجعة هنا أو هناك مهما كانت قوة القبضة الأمنية .

كانت المبادرة تمتلك الكثير من أدوات النجاح لوتم التعاطى معها بدون تعالٍ زائف ووهم ممجوج أو بدون محاولات البعض لابتزاز الحكومة حتى يستمر العنف والصدام .

وعوامل النجاح لتلك المبادرة كانت كثيرة ، فهى أولا ليست الأولى من نوعها ، فقد سبقتها مبادرات كان لها ظروفها وأسبابها وتم إجهاضها لسبب أو لآخر ، منها تلك المبادرة التى قام بها عدد من علماء الدين والمفكرين للتوسط بين الحكومة والجماعة الإسلامية عام ١٩٩٣ واستجاب لها وزير الداخلية الأسبق محمد عبدالحليم موسى ، إلا أن المبادرة توقفت فجأة بل تمت الإطاحة بوزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى نفسه وتمت إقالته وكذلك فى فبراير ١٩٩٦ أطلق خالد إبراهيم أحد عناصر الجماعة الإسلامية مبادرته الشخصية لوقف العنف أثناء مثوله أمام المحكمة ودعا فيها الى التوقف عن العنف لمدة عام ثم حوار بين الحكومة وجماعات العنف إلا أنها مرت دون أن يهتم بها أحد ، وهذا يدل على أن وقف

العنف أمر مطروح بقوة لدى جماعات العنف ، وأنه حدثت مراجعة فكرية سياسية أدت إلى هذا الاتجاه داخل تلك الجماعات .

والمبادرة الأخيرة انطلقت من قادة تاريخيين للجماعة الإسلامية والجهاد ، يحظون باحترام كبير داخل صفوف الجماعتين ، بل هم القادة الأهم تاريخيا وواقعيا .. فقد وقع على تلك المبادرة القادة المؤسسون للجماعة الإسلامية مثل ناجح إبراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى وعلى الشريف وغيرهم وقادة كبار من جماعة الجهاد مثل عبود الزمر وطارق الزمر ، وصالح جاهين ، وكذلك وافق عليها قادة تنظيم الناجون من النار وتنظيم حزب الله المصرى ، أى أنها شملت جميع القوى التى تستخدم العنف ، وإذا كانت كل من جماعة « الناجون من النار » وحزب الله المصرى محدودتى الأثر فكريا وحركيا إلا أن جماعة « الناجون من النار » وهى امتداد لجماعة التكفير والهجرة بتوقيعها على المبادرة يعنى أن وقف العنف أصبح مطروحا وله أساسه الفكرى والسياسى حتى لدى أكثر الجماعات تطرفا وقد حظيت المبادرة الأخيرة بنوع من التأييد المتحفظ لدى قيادات الخارج لأسباب خاصة بهم إلا أنه لوتم التعاطى معها بإيجابية من قبل الحكومة والمجتمع لكان من الممكن أن تكتسب موافقة الجميع .

وحتى الذين ظهرهم إلى الحائط فى مزارع القصب وبعضهم ينتظره الإعدام أو صدر الحكم بإعدامه فعلا ، فإنهم كانوا سيوافقون على المبادرة لو تم فتح بصيص من الأمل أمامهم .

من ناحية ثالثة فإن من المفيد هنا أن نقول إن الجماعة الإسلامية بالذات

لها تراث طويل فى العمل السياسى السلمى فى جامعات ومدن الصعيد عموما طوال نهاية السبعينات وبالتالى فالعنف لديهم ليس طريقا وحيدا ، وكذلك فإن العنف ليس فى صميم منظومتهم الفكرية ، بل هو فى جانب منه رد فعل على التعذيب والحصار وانسداد أفق العمل العلنى أمامهم .

من ناحية رابعة - ومع إدراك الأسباب السابقة - فإن الذين أطلقوا المبادرة كلهم فى السجون ومحكوم عليهم بأحكام طويلة لم يطلبوا فى إطار المبادرة الإفراج عنهم ممايعطى المبادرة مصداقية كبيرة ، حيث ليس فى المسألة مساومة سياسية بقدر ماهى نوع من المراجعة الفكرية وترتيب الأولويات ، مع ملاحظة أن بيان المبادرة احتوى على ضرورة توجيه الأنظار للعدو الخارجى وإدراك المؤامرة الصهيونية التى تتعرض لها مصر هذه الأيام بل أكثر من هذا فإن الدكتور عمر عبدالرحمن مفتى الجماعة الإسلامية أعلن تأييده للمبادرة ، وإذا كان الرصد السياسى يقول إن معظم عناصر الجماعة وافقت على المبادرة أو كانت فى طريقها للموافقة لو تم التعاطى الإيجابى مع المبادرة ، وبما أنه من المعروف أن الجماعة الإسلامية حاليا هى التنظيم الأكبر والأكثر تنظيما لدى جماعات العنف فى مصر ، لأدركنا على الفور أن المبادرة كانت استراتجية وليست تكتيكية وأنها كانت فرصة تاريخية تم إهدارها ! ...

نظرة ثقافية
لأسباب العنف



لكل مجتمع بنيانه الثقافى ، الذى اكتسبته وأتقنته هذه الجماعة البشرية أو تلك من خلال تجاربها ومعارفها وعقائدها وخبراتها وبصرف النظر عن مدى إيجابية أو درجة صحة هذا البيان من عدمه فإن مجرد الرضا به يعنى ضمنا القدرة على الاحتكام إليه وممارسة الفرد والجماعة علاقاتها وصراحتها استنادا إلى هذا البنيان الثقافى وبطريقة سلمية .

ومجتمع مثل المجتمع المصرى - الذى عرف طويلا معنى الاستقرار والحوار والصراع السلمى ، أصبح الآن ينطوى على قدر هائل من العنف لدرجة أن العديد من المفكرين الاجتماعيين الذين كانوا يرددون الميل المصرى الى الدعة والهدوء قالوا إن هناك تطورا نوعيا فى الشخصية وإن ترديد المقولات السابقة عن طبيعة المجتمع المصرى السلمية أمر يحتاج الى إعادة نظر وإنه لم يعد من المسلمات ، ولكن أحدا لم يكلف نفسه عناء البحث عن أسباب هذه التغيرات خارج التفسيرات السطحية والبسيطة والتى لا تغوص إلى العمق .

وفى الواقع فإن النخبة المثقفة - والتى تتشدق بتحليل هذه الظاهرة - هى فى الواقع سببها وإن كانت أولى ضحاياها ، وذلك أنها ارتضت منذ البداية القطيعة مع الجماهير والتعالى عليها ، بل وناصبت الثقافة الوطنية العداء ، واستلهمت فى خطابها الثقافى كل شىء إلا ثقافة الأمة ووجدان الجماهير ، وأحيانا كانت تصل إلى حد المطالبة بقهر الجماهير على التخلى عن قناعاتها تحت شعار تحرير الجماهير كرها من التخلف والرجعية ، وكانت فى كل الأحوال عونا للسلطة وغطاءاً لها ،

حتى لو كانت سلطة مستبدة أو فاسدة أو معادية للجماهير أو حتى متآمره عليها .

ومع الوقت تحولت الثقافة النخوبية إلى وظيفة اجتماعية وغاية للحصول على مكاسب فئوية ، وبدلا من أن تكون وسيلة لزيادة وعى الذات بنفسها وبمزاياها وعيوبها على حد سواء ، وأصبح الولوج إلى عالم المثقفين يحمل فى حد ذاته رقيا فى السلم الاجتماعى ينبغى الحرص عليه والصراع من أجل ديمومته .

ولأن الثقافة النخوبية كانت مغتربة ، ولأنها تحولت إلى وظيفة كان من الطبيعى أن تمارس القهر الثقافى بل التعالى على الجماهير واحتقارها والطعن فى ثوابتها الثقافية أو السخرية منها ، فكان رد الفعل التلقائى ومع هذا الانفصال النخبوى وفقدان أدوات التواصل مع الجماهير واحتقارها والسخرية منها أن الجماهير لجأت الى العنف كنوع من القصاص وكإثبات الذات فى مواجهة الآخر ...

ومن ناحية أخرى فإن المنظومة الثقافية التى تعرضت للتمزيق والضرب المستمر من النخبة المثقفة لم تعد قادرة على إعطاء الصراع والحوار طابعه السلمى ، لأن عمليات التشويه المتعمد للثقافة الوطنية أفقدت علاقات الصراع السلمى والحوار النسق الثقافى الذى تستند اليه ، وأحدثت فى الواقع الاجتماعى خللا وعدم توازن قاد بدوره بالضرورة إلى العنف لأنه إذا اهتزت المنظومة الثقافية لمجتمع ما فإن العنف نتيجة حتمية لإعادة التوازن ، أو لتأكيد الفئات الاجتماعية لوجودها والدفاع عن مصالحها

بعد أن أصبح طريق الحوار - إستنادا الى ثقافة مرجعية تحظى بالرضا العام - مغلقا بسبب غياب أو اهتزاز هذه الثقافة المرجعية .

على أن أهم مافى الأمر أن تمزيق أو غياب أو عدم احترام المنظومة الثقافية الوطنية أو أى منظومة تحظى بالرضا العام تعنى أن السلطة تسقط بيد الفئة الأقوى ، العسكريين مثلا ، وأن الطريق إليها أو إلى غيرها من المواقع الاجتماعية لايخضع إلا لمنطق القوة وحدها وبالتالى فإن منطق العنف من هذه الفئة أو تلك ليس إلا تعبيرا عن إدراك هذه الحقيقة وممارسة لها ووعيا بأن الدعوة إلى نبذ العنف مثلا ماهى إلا نوع من الخداع تقوم بها إحدى القوى التى مارست هذا العنف على نطاق واسع وبطريقة منظمه لمنع القوى الأخرى من منافستها أو تهديدها أو استخدام وسائلها .



إغلاق مسار
التغيير السلمى



حرية التعبير ، وحرية تكوين الأحزاب ، وحرية التظاهر السلمى والاعتصام السلمى والإضراب السلمى ، وكذا حق تداول السلطة بالطريق السلمى . كلها حقوق بديهية ، ولاشك أن الانتقاص أو إلغاء حق من هذه الحقوق ، طريق أكيد إلى زيادة رقعة العنف .

وبعض هذه الحقوق غائب تماما ، والبعض الآخر منتقص بطريقة أو بأخرى ، ولاشك أن القضاء على العنف ونزع فتيل التطرف يقتضى إتاحة كل هذه الحقوق كاملة .

وعلى مستوى التيار الإسلامى مثلا ، فإن حرية التعبير بالنسبة له منتقصة فلايسمح له بإنشاء صحيفة مثلا والمفروض السماح له بإنشاء صحف ، وأحيانا تصادر كتب يصدرها أبناء الحركة الإسلامية ، أو يدخلون السجن بسببها أو حتى بسبب إبداء رأى فى هذا المحفل أو ذاك ، وكذلك كل الحقوق النقابية والسياسية لهذا التيار بالتحديد منتقصة بطريقة ما إما عن طريق تزوير الانتخابات مثلا أو عدم السماح لهم أصلا بترشيح أنفسهم وشطب مرشحيهم كما حدث فى انتخابات الاتحادات الطلابية أو عن طريق ترسانة من القوانين الصادرة خصيصا لحرمانهم من حق العمل السياسى والنقابى .

وإذا حرم التيار الاسلامى مثلا من الانتخابات الطلابية والنقابية ثم النيابية ، فأين تذهب طاقة هؤلاء المنتمين إلى هذا التيار والراغبة فى العمل السياسى والنقابى والطلابى السلمى ، وهؤلاء الطلاب الذين تم شطبهم وبالتالى حرمانهم من دخول انتخابات الاتحادات الطلابية

بالجامعات ، أرسلوا استغاثة إلى عدد من المسئولين دون أن يلتفت اليهم أحد ، فأرسلوا إلى صحيفة الاهرام وبالتحديد إلى الأستاذ فهمى هويدى يقولون إنه مادام عملنا السياسى الطلابى السلمى مرفوضا من جهاز الدولة فأعطونا عنوان تنظيم الجهاد لننضم إليه ، ولاشك هنا أن الطلاب الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٠ ، ٢٣ سنة وكانوا فى كليات الطب والطب البيطرى والخدمة الاجتماعية والذين عرف أنهم هم منفذوا عملية الاقصر وجدوا طريقهم إلى جماعات العنف بسبب انسداد مسار العمل الطلابى أمامهم ، ولأسباب أخرى طبعا .

ولاجدال فى أن حرمان التيار الإسلامى من حق تشكيل حزب سياسى هو أحد أسباب ظهور وتفشى ظاهرة العنف ، فلوكان للتيار الإسلامى أحزاب تعبر عنه وتدفع من خلالها العمل الإسلامى إلى المسار السلمى ، لأمكن نزع فتيل العنف أو جزءا كبيرا منه على الأقل .

وإذا كان البعض يزعم أنه من الخطر السماح بأحزاب على أسس دينية ، فإن هذه الحجة أولا غير صحيحة لأنها نوع من التعالى الزائف على الواقع فهناك بالفعل تحت الأرض أو فوقها أحزاب دينية فى مصر ، ولسنا بدعا فى هذا الإطار ففى كل أوروبا توجد أحزاب مسيحية ، بل ومسموح حتى بأحزاب إسلامية (فى انجلترا حزب إسلامى مثلا) دون أن يقول أحد إن ذلك خطر على المجتمع ، وثانيا وحتى بافتراض صحة هذه الحجة ، فإنها لاتنطبق على الأحزاب الإسلامية ، ذلك لأن الإسلام أولا دين غير طائفى ولأن الحركة الإسلامية حركة غير طائفية ، والحزب

الإسلامى هنا هو حزب سياسى مدنى غير دينى يستند إلى مرجعية حضارية إسلامية وهذا طبيعى ولا علاقة له بالطائفية والحزب الإسلامى صاحب المرجعية الحضارية الإسلامية يضم بالضرورة كل من يؤمن بالمشروع الحضارى الإسلامى والثقافة الإسلامية سواء كان مسلما أو مسيحيا فالإسلامى هو من انحاز إلى المشروع الحضارى الإسلامى سواء كان مسلما أو مسيحيا ، وهذا غير التعريف الدينى للمسلم وهو من نطق بالشهادتين ...

ولدينا تجربة واقعية ، فعلى قوائم التحالف الإسلامى نجح مسيحيون فى انتخابات ١٩٨٧ مثل الأستاذ جمال أسعد .

وفى تجربة حزب الوسط كانت الطائفية غائبة تماما سواء على مستوى البرنامج الذى أكد على الحضارة ولم يشترط الدين ، أو على مستوى الأعضاء المؤسسين الذين كان من بينهم مسيحيون مثل الأستاذ رفيق حبيب وهو بالمناسبة مفكر مسيحى مرموق ، وابن رئيس الطائفة الإنجيلية القس صموئيل حبيب .

والحقيقة أن الموقف الغبى الذى وقفته الدولة ضد هذا الحزب وأدى بالتالى إلى إجهاض الفكرة ، كان موقفا يتسم باللامسئولية وأضاع فرصة تاريخية لانخراط الأجيال الشابة فى العمل السياسى السلمى بعد أن عجزت الأحزاب الموجودة عن استيعاب تلك الطاقات الهائلة التى لن تجد طريقا سوى السلبية أو العنف ! ..

على أن غياب الحقوق السياسية المختلفة ليس قاصرا على التيار

الإسلامى وحده ، بل يطال المجتمع بأسره ، وحتى الأحزاب المعترف بها تعانى معاناة شديدة من التضييق الحكومى عليها لمنعها من الاتصال بالجماهير أو عقد مؤتمراتهم الجماهيرية أو حتى السماح لهم بالحق فى الاحتكام إلى انتخابات نزيهة ، وفيما عدا بعض المقاعد المخصصة لشخصيات وأحزاب معينة لأسباب معينة ، فإن العمل السياسى برمته ليس أكثر من مسرحية يتحكم فيها مخرج قاس ويحدد الأدوار سلفا وغير مسموح فيها بالخروج بأى شكل على النص المعتمد .

وتسجل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان شهادتها على الانتخابات التشريعية فى مصر عام ١٩٩٥ تحت عنوان يدل فى حد ذاته على ماحدث من تزوير فاضح ، وانسداد مسار التغيير السلمى بالتالى ، العنوان هو :

(الديمقراطية فى خطر ، إنتخابات لم ينجح فيها أحد) ...

ويرصد التقرير ماجرى فى تلك الانتخابات فى عبارات واضحة يقول التقرير « إن العملية الانتخابية كانت معيبة قبل أن تبدأ فضمانات النزاهة غير كافية ، والعقوبات على التزوير غير رادعة ، والنصوص التى تمت على أساسها الانتخابات نصوص غير دستورية فالقانون يعطى الولاية الكاملة على العملية الانتخابية للسلطة التنفيذية سواء فى إجراء العملية أو فى فرز الأصوات وإعلان النتائج ، وإن قانون مباشرة الحقوق السياسية لم يتضمن عقوبات رادعة للجرائم الانتخابية ، وإن هذا القانون ييسر عملية تزييف إرادة الناخبين ... »

ويرصد التقرير حالات التزوير الواسعة ، والتدخل الإدارى بالضغط على الناخبين ، واستبعاد تيارات سياسية بكاملها من العملية ، وكذلك فى طريقة إعلان النتائج بل وأكثر من هذا أن الدولة رفضت تطبيق أحكام القضاء الصادرة بإلغاء نتائج الانتخابات فى أكثر من ١١٢ دائرة ثبت لدى القضاء تزويرها ومخالفتها للقانون وهكذا لم ينجح إلا من أرادت الحكومة فقط نجاحه .

وفى تقرير آخر للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول حرية الرأى والتعبير فى مصر تحت عنوان « أفواه مكممه » .

يرصد التقرير أنه على مستوى التشريع اتجهت الدولة إلى فرض مزيد من القيود القانونية على حرية الرأى والتعبير ، وعلى مستوى الممارسة فقد تكثفت الضغوط على حريات الرأى والتعبير وأن أجهزة الدولة تعمد إلى توظيف النصوص القانونية الفضفاضة فى ترهيب خصومها السياسيين بالاستدعاء للتحقيق والحبس الاحتياطى دون اتهام جدى وهو مايؤكد أن هذه التحقيقات لايتم إعلانها سواء بإعلان سلامة موقف المتهمين أو تقديمهم للمحاكمة وفق اتهامات محددة ، وكذلك اتساع ظاهرة إحالة الصحفيين إلى القضاء العسكرى ... واتساع دائرة مصادرة الكتب والدوريات ...



سوء الفهم وسوء النية



عقب كل عملية إرهابية - خاصة إذا كانت عملية إرهابية كبيرة ، تتوالى التحليلات من الكتاب والصحفيين وغيرهم لتنافس الظاهرة بهدف وضع الخطط لمواجهتها والقضاء عليها ، وهذا أمر محمود ولكن الغريب أن معظم هذه التحليلات تصب فى المسار الخطأ ،وربما تزيد الأمر اشتعالا ذلك أنها لاتناقش جذور الظاهرة ، ولا السبب الحقيقى فيها ، بل تنحو نحو التشنيع على مرتكبيها بطريقة سطحية أو تقترح هذا الاقتراح أو ذاك ، سواء على المستوى الأمنى أو السياسى ، بحيث لاتقدم ولاتؤخر ، بل تكرر نفس الكلام تقريبا ، الذى كان هو ذاته أحد أسباب الظاهرة وينقسم هؤلاء المحللون إلى قسمين أحدهما يتخذ من كل حادثة فرصة للهجوم ليس على الإرهابيين ، بل على التيار الإسلامى عموما ، وربما الهجوم على الإسلام ذاته باعتباره مصدر كل إرهاب ! وهذا بالطبع من سوء النية .. والثانى يحلل عن جهل ولايفهم حقيقة الموضوع فيعطى حلولا جزئية أو ناقصة وهذا من سوء الفهم ، وإن كان صاحبه معذورا . وأسهل شيء بالطبع هو اتهام الإرهابيين بأنهم مجرد أجراء عملاء يقبضون ثمن عمالتهم وينفذون مخططا أجنبيا مقابل أجر .. وعلى سبيل المثال ، فإن الأستاذ آدم النواوى ، كتب فى صحيفة الأهرام شبه الرسمية وهى صحيفة رزينة فى باب وجهة نظر عدد ١٩٩٧/١٢/١٦ يقول (داخل وكر إرهابى دار الحديث بين اثنين من الإرهابيين تناول حادث الأقصر المؤسف كالتالى:

" - نحمد الله لقد حققنا الهدف .

- ولكن ذهب فيه ستة شهداء للأسف الشديد .

- ولماذا تقول للأسف الشديد ، إن وفاتهم حققت لنا مكاسب كثيرة .

- أتقصد عدم القبض عليهم أحياء وبذلك لن تكون هناك محاكمة لهم ومعرفة من خلف هذه العملية .

- ليس هذا فقط فإن الأموال المتفق عليها معهم بعد تنفيذ العملية ستبقى لنا سويا نتقاسمها معاً .

- ولكن ماذا سنقول للجماعة ، والاتفاق كان أن باقى المبلغ سيدفع بعد تنفيذ العملية والمبلغ المتبقى ليس بالقليل .

- أعتقد أن نجاح العملية سوف ينسيهم الموضوع خاصة أنهم هبشوا أكثر من ذلك بكثير ، ولو أن العملية لم تنجح فإنهم كانوا سيحزنون على المبالغ التى كانوا سيفقدونها ، المهم اكف على الخبر ماجور واجعلهم يواجهوننا معا حتى لا تختلف أقوالنا ، وسوف نحلف لهم بأغلظ الأيمان بأن المنفذين الستة رفضوا فى اللحظة تأجيل مستحقاتهم ، وأنهم لن ينفذوا العملية إلا بعد دفع المستحقات بالكامل ،

- ونستطيع أن نقول لهم إنهم أبلغونا أنهم لن يضمنوا حياتهم فى هذه العملية فماهو إذن وجه الاستفادة ، لذا فإنهم أخذوا باقى الثمن ليسلموه إلى ذويهم .

- ونقول لهم أيضا إننا خشينا أن يتراجعوا وتضيع عليكم الأموال الضخمة .

- بالقطع إنهم سوف يصدقوننا ، خاصة أنهم ضمنوا أننا منفذون جيدون ، وهناك عمليات أخرى سيسندونها إلينا فى القريب ."

وهذا السيناريو ، وهو من الدرجة العاشرة - يدل على مدى سطحية هؤلاء المحللين ، فالتعامل مع الظاهرة بهذا القدر من سوء الفهم كفيل بزيادتها وليس القضاء عليها ونزع الأسباب الحقيقية لها ، فالتمويل الخارجى لايمكن بأى حال من الأحوال - على فرض صحته - أن ينشئ ظاهرة مستمرة لأعوام طويلة ، ولابد لكى ينجح أن يجد مناخا ملائما ، أو أوضاعا وقوى تشكلت بالفعل ليحقق عن طريقها أهدافه ، وبالتالى فالحل يكمن فى إعادة صياغة المجتمع وليس الهروب من الأسباب باتجاه الاتهامات .

ثم إنه لمن الغريب أن تتحدث عن أناس يستهينون بالموت إلى هذه الدرجة وتقول إن ذلك مجرد عمل مأجور فالمأجورون مثلا يحرصون على حياتهم بالطبع ، ثم لماذا لا يختارون طريقا آخر للحصول على المال بالجرائم العادية ، وهى متاحة وأسهل كثيرا ، كتهريب الآثار مثلا .

وكذلك فإن معرفة أن منفذى حادث الأقصر مثلا كانوا طلبه فى الطب والطب البيطرى وغيرها من كليات القمة ، وهذا يقطع بأننا أمام ظاهرة لايصلح فيها الحديث عن مجرد الإجرام مقابل المال ، بل لها ظلالها الفكرية الواضحة .

وإذا كان الأستاذ آدم النواوى قد وقع فى سوء الفهم والتبسيط ، فإن آخرين ينتهزون الفرصة وكل فرصة لممارسة سوء النية ، فكل من الأستاذ ثروت أباظة وعبدالعظيم رمضان ، ورفعت السعيد يتهم التيار الإسلامى كله بأنه السبب فى العنف والإرهاب ، وأن العمليات الإرهابية وجماعات

العنف ماهى إلا فروع لجماعة الإخوان المسلمين أو حزب العمل ، وفضلا عن عدم وجود دليل على هذا الاتهام ، فإن مجرد اتهام كل التيار الإسلامى بهذه التهمة يزيد رقعة العنف ويصب الزيت على النار فمما لاشك فيه أن الملايين من المصريين ينتمون الى هذا التيار ومما لاشك فيه أن هذا التيار جزء أصيل من المكون أو التكوين السياسى للمجتمع ، ومما لاشك فيه أن الإسلام هو وجدان هذه الأمة وهو عقلها وقلبها معا ، وبديهى أن التعامل مع كل هذه الحقائق بهذا المنطق كفيل بإفقاد الجميع الثقة فى إمكانية العمل السلمى ، بل وكفيل أيضا باستفزاز الملايين أو دفعهم بالخوف على وجودهم إلى سلوك طريق العنف !

ولعل من أخطر الأشياء هنا ، هى محاولة د. رفعت السعيد بالذات باتهام التاريخ الإسلامى كله بالعنف والإرهاب ومادام الناس لن يتخلوا عن إسلامهم وتاريخهم ، فإنه هنا يحدد لهم الطريق الوحيد أمامهم ، فإما أن يتركوا الإسلام ويتخلوا عن التاريخ والجغرافيا وإما أن يسلكوا طريق العنف ، وهكذا فالدكتور رفعت السعيد يلتقى بسوء نية مع غلاة العنف ودعاة الإرهاب .

على أن أخطر مافى الأمر ، أن البعض يتحدث عن القصور الأمنى وإهمال أجهزة الأمن أو كفاءة وزير الداخلية أو عدم كفاءته وغيرها من الأمور التى تتجاهل البعد السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى للظاهرة وتقصرها على المجال الأمنى وكأننا نتعامل مع عصابة القط الأسود أو خط الصعيد مثلا وبديهى أن أى جهاز للأمن ،ومهما كانت

قوته لايستطيع أن يحرس كل شيء ، إلا إذا قسمنا المجتمع إلى نصف يحرس النصف الآخر لأنه فى مواجهة ظاهرة لها جذورها وامتداداتها وأسبابها المجتمعية لايمكن أن نتوقع أين تكون الضربة القادمة ولاكيف وبالتالى فالأمر أشبه بالتعامل مع غابة ذات أشجار متحركة ، وبديهى أيضاً أن حراسة المنشأت والسياح لن يخلق سياحة مثلا ، بل يضربها فى الصميم ، وحتى لو لم يكن هناك إرهاب على الإطلاق وقمنا بحراسة كل السياح فإن السياح لن يأتوا ، لأنه لاسياحة تحت حراسة وهذه بديهية معروفة ، وكذلك لا حركة ولا استثمار ولاإنتاج تحت الحراسة ، وفضلا عن التكاليف الباهظة لعملية الحراسة المستحيلة عمليا - فإنه من أخص خصائص السياحة والاستثمار والإنتاج أن تتم بأقل قدر من الحراسة غير المرئية وغير المحسوسة أيضاً ، وبالتالى فالحديث عن الحل الأمنى فقط حديث فيه من سوء الفهم وسوء النية الكثير جدا...



التعذيب والتلفيق هما
أهم أسباب العنف



لن يختلف اثنان محترمان على أن التعذيب والاعتقال العشوائى والاعتداء على الأهل ، وإهدار حقوق الإنسان عموما هم السبب الرئيسى لظهور العنف والتطرف ، فمعظم أفكار التطرف والعنف ظهرت فى سجون عبدالناصر فى الستينات وكرد فعل لحالة من القهر الذى لم يسبق له مثيل ، ولاشك أنه ليس هناك - حتى الآن - فى التراث الفكرى التاريخى والمعاصر من يجيز التعذيب لأى سبب كان وأيا كانت نوع الجريمة والمجرم ، فالتعذيب غير العقوبة القانونية بالطبع ، والشخص الذى يتعرض للتعذيب هو بالضرورة قنبلة موقوتة ستنفجر فى يوم ما فى المجتمع الذى مارس التعذيب ضده أو سكت عنه .

والتعذيب بدءا من الخمسينات وحتى الآن أصبح سمة يومية - للأسف - لأجهزة الشرطة المصرية خاصة تجاه المعتقلين السياسيين بدعوى الضغط للحصول على المعلومات وهو عذر أقبح من الذنب ويكشف عن عدم الكفاءة .

وبالطبع فإن سجلات المهتمين بحقوق الإنسان مكتظة بوقائع التعذيب ، وسوف نسجل هنا حالات قليلة جدا كنا طرفا فيها أو شاهدين عليها .. هى حكاية العم إسماعيل وهو من نفس قريتى واعتقلت معه لأسباب متضاربة .



حكايات العم
(إسماعيل)



دنديط ، وهى قرية مصرية وادعة ومسالمة ، معروفة بين جيرانها بالتسامح والوداعة ، بها نسبة عالية من التعليم ، لا تعرف الجريمة ولا العنف يندر أن يحدث بها شجار من أى نوع كان ، وإذا حدث شجار فإنه غالبا ما ينتهى إلى الصلح ، ولا تصل الأمور فيها أبدا إلى حد القتل أو الثأر كما هى العادة فى الريف المصرى ، وهى قرية من قرى مركز ميت غمر ، محافظة الدقهلية ، وأجهزة البحث الجنائى والشرطة تعرف عنها هذه الحقيقة وتعتبرها من القرى الهادئة وليس بها قطعة سلاح واحدة مرخصة أو بلا ترخيص .

شاء الله لهذه القرية أن تكون مسرحا لأحداث جسيمة فى صيف عام ١٩٨٧ .

ذلك أن أحد أبناء تلك القرية هو أمين إسماعيل المصيلحى كان طالبا فى كلية التجارة - جامعة الزقازيق - ، وكانت تلك الجامعة قد شهدت انتفاضة طلابية واسعة عام ١٩٨٦ تضامنا مع الجندى سليمان خاطر - ابن الشرقية وابن جامعة الزقازيق حيث كان سليمان خاطر طالبا منتسبا فى كلية الحقوق - جامعة الزقازيق ، وامتدت هذه الانتفاضة إلى معظم قرى ومدن الشرقية وكذا الجامعات المصرية الأخرى ، وتصادف أن الطالب أمين إسماعيل المصيلحى شارك فى تلك الانتفاضة كغيره من الطلاب بجامعة الزقازيق حيث أنها الأقرب لهم رغم أن ميت غمر تابعة لمحافظة الدقهلية ، المهم أن الطالب أمين إسماعيل اعتبرته المباحث أحد قيادات هذه الانتفاضة وصدر قرار باعتقاله ، وجاءت الشرطة لاعتقاله من منزل أسرته بقرية دنديط ، إلا أنهم لم يجدوه هناك ، وبدأت الضغوط المعروفة على أسرته لتسليمه وتم استدعاء والده الحاج إسماعيل

المصيلحى إلى مقر المباحث بمدينة ميت غمر ، وطلبوا منه تسليمه إلا أن الرجل قال لهم إنه لا يعرف مكانه ، وأنه لن يسلمه إليهم لو عرف مكانه لأنه لم يرتكب من وجهة نظره جناية تستدعى هذا الأمر ، فالشاب تضامن مع سليمان خاطر الجندى المصرى الذى دافع عن كرامة مصر وشرفها ، والتضامن مع سليمان خاطر ليس جريمة كما أنه أمر ليس قاصرا على أمين إسماعيل ، بل كل طلاب الجامعة قد تضامنوا مع سليمان خاطر .

وأسرتها المباحث فى نفسها ! وأخذت من وقت لآخر تداهم منزل الأسرة ليلا بحجة البحث عن أمين أسماعيل ، الأمر الذى روع الأسرة نساءا ورجالا ، إلا أن ذلك لم يغير فى الموضوع شيئا بل ازداد تماسك الأب وإصراره على موقفه .

وبعد فترة من الزمن ، حدثت عملية محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا فى شهر مايو ١٩٨٧ ، وبالطبع توسعت السلطات الممنوحة لضباط مباحث الدولة ، ووجد هؤلاء أن الفرصة مواتية لتأديب العم إسماعيل ، فجاءت قوة كبيرة من الشرطة فداهمت منزل الرجل واعتقلته واعتقلت أيضا ابنه أمين الذى كان قد عاد إلى التواجد فى منزله بعد أن انتهت أحداث انتفاضة سليمان خاطر ، وبعد أن هدأ الجو حول هذا الموضوع ، ولم يعد هناك داع للاختفاء ، وبالطبع لم يسلم الأمر من شئ من العبث بأثاث المنزل !

وأحس ضابط المباحث بأنه انتصر على العم إسماعيل ، وقال له ضاحكا :

إن عليه أن يتأكد أنه لن يخرج من السجن طالما بقى هذا الضابط حيا

وأنه سوف يجدد أمر اعتقاله تلقائيا إلى ما شاء الله ، وقال له العم إسماعيل فى عزة : إن الأمر بيد الله أولا وأخيرا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن أبناء العم إسماعيل وأبناء أخيه عندما ذهبوا فى الصباح للسؤال عن أبيهم على أساس أنهم تصوروا أن أمر الاعتقال لن يتعدى الإبن فقط وأنه ليس من المعقول أن يطال الاعتقال العم إسماعيل فهذا فوق التصور خاصة أن العم إسماعيل يعمل ضابطا بالقوات المسلحة برتبة رائد وقد ترقى إلى هذه الرتبة بعد عشرات السنين من الخدمة فى القوات المسلحة المصرية التى بدأ العمل بها جنديا متطوعا وشارك فى كل الحروب دفاعا عن مصر ، ولكن الأمر كان مختلفا فكل من ذهب يسأل عن العم إسماعيل قد تم اعتقاله ، فقد تم اعتقال ابنه مصطفى وابنه سليم ، والأول يعمل برعاية الشباب بجامعة الأزهر والثانى جندى بالقوات المسلحة ، وأكثر من هذا تم اعتقال ابن شقيق العم اسماعيل وهو السيد أمين المصيلحى وهو أمين شرطة سابق على المعاش .

كان الأمر بالطبع فوق التصور وفق ما هو معتاد .

غاب هؤلاء فى السجون ، ولكن الغيظ كان فى الصدور ، فى صدور أفراد أسرة العم إسماعيل التى تتكون من زوجة و ٧ أولاد وبنتين غاب عنهم الأب وثلاثة أولاد هم أمين ومصطفى وسليم ، وبقى أربعة أولاد ثلاثة منهم صغار وولد واحد كبير هو خالد الذى كان قد حصل على بكالوريوس زراعة وانخرط فى الخدمة الوطنية الإجبارية بالقوات المسلحة وكان حظه حسنا حيث لم يكن موجودا بالمنزل وقت اقتحامه .

ولكن المسألة أيضا لم تنته عند هذا الحد ، ذلك أنه حدث فى بداية

شهر يونيو ١٩٨٧ أن توفى أحد كبار شخصيات القرية وهو الحاج أحمد عبد الحميد نافع والد الأستاذ محمود نافع وكيل وزارة التربية والتعليم ونقيب معلمى الدقهلية وعضو مجلس الشعب فى ذلك الوقت ، وكان هذا الرجل ذو مكانة كبيرة نظرا للمراكز القيادية التى يشغلها أولاده أو أزواج بناته أو أحفاده ، مما جعل المأتم المقام له حافلا بشتى أنواع المعزين .. وفى أثناء العزاء ، وبالتحديد قبيل نهاية العزاء بقليل فوجئ الجميع بهرج ومرج وصياح على غير العادة طبعا فى سرادقات العزاء ، ذلك أنه تصادف حضور كل من العميد نور و الرائد مجدى من مباحث أمن الدولة للعزاء وتصادف جلوسهما فى السرادق فى مواجهة خالد إسماعيل ابن العم إسماعيل ، وبالطبع نظر خالد إليهما بطريقة لفتت أنظارهما فقال له الرائد مجدى .. لماذا تنظر إلىّ هكذا ؟ .. ورد عليه خالد قائلا .. هل من الممنوع النظر إليك مثلا ؟ .. وكان هذا بداية لمشادة طويلة بين خالد وبين الضابط أسفرت عن لفت نظر جميع الموجودين ، وكان العدد كبيرا ، وتم إنهاء المأتم للأسف وتحول سرادق العزاء إلى هرج ومرج ، وتمت السيطرة على الموقف عن طريق أهل المتوفى الذين أبعدوا خالدا بعيدا وأخذوا يهدأون خاطر الضابطين ، بل قام أهل المتوفى بأخذ الضابطين إلى منزل المتوفى حيث قام بالاعتذار إليهما عدد من أقارب المتوفى مثل الأستاذ محمود نافع عضو مجلس الشعب وهو ابن المتوفى وكذلك اللواء محمود شبانة زوج ابنة المتوفى والمهندس فوزى نافع وكيل وزارة الزراعة وعضو مجلس الشعب فيما بعد - ابن المتوفى واللواء أحمد شوقى الحفنى أحد أقارب المتوفى وعدد آخر من كبار الشخصيات وطلبوا من الضابطين اعتبارالمسألة منتهية من أجل خاطرهم وخاطر المتوفى وتقدير ظروف خالد

حيث أن والده وأشقائه معتقلون منذ مدة ، وقد وعد الضابطان بهذا وقام عدد كبير من أقارب المتوفى بمصاحبة الضابطين حيث تم توصيلهما إلى مدينة ميت غمر ، وظن الجميع أن الأمر انتهى عند هذا الحد ، ولكن الحقيقة أن الأمر لم ينته بل كان قد بدأ ، ذلك أن الضابط مجدى أصر على إثارة الموضوع بعد زيادته طبعا و إدخال عناصر جديدة على ما حدث فعلا ، وكان هذا على العكس رأى وإرادة العميد نور الذى اضطر فى النهاية أن يرضخ لرأى الرائد مجدى ، وقام الرائد مجدى بإبلاغ النيابة بأن عددا من الناس قد طارده بسيارة وأطلق عليه الرصاص أثناء عودته من العزاء فى المرحوم أحمد عبد الحميد نافع فى قرية دنديط - ميت غمر ، واتهم فى ذلك أبناء وأقارب العم إسماعيل المصيلحى ، وقامت النيابة باستدعاء أقارب المتوفى للشهادة ، إلا أنهم برغم الضغوط التى مورست عليهم أصروا على أن ذلك لم يحدث ، وقرروا أن ما حدث هو مجرد مشادة كلامية وأن مسألة إطلاق الرصاص لم تحدث مطلقا لأنهم صاحبوا الضابطين بعد انتهاء العزاء إلى مكتب المباحث بميت غمر وبالتالى فمن المستحيل أن يكون ذلك قد حدث فى الطريق لأنهم كانوا موجودين ولم يتركوا الضابطين إلا أمام مكاتبهما .

وكان من الطبيعى أن القضية سوف تحفظ لانعدام الدليل ، ولكن هذا لم يكن يروق للضابط مجدى الذى أصر على تأديب أهالى دنديط وجعلهم عبرة لمن لا يعتبر ، مكررا قوله الدائم إنه تلميذ صلاح نصر الذى يشترك معه فى أن كلا منهما ابن لنفس القرية وهى قرية سنتماى مركز ميت غمر ، الذى كان صلاح نصر مثل الرائد مجدى واحدا من أبناء هذه القرية « سنتماى » . تحرك الرائد مجدى فى كل اتجاه ، وزعم أن بقرية

دنديط تنظيمات إسلامية متطرفة تمتلك سلاحا وأقحم عددا كبيرا من الأسماء فى تلك التنظيمات منها إسمى بالطبع " محمد مورو " ولكن تحريات المباحث الجنائية قالت أن هذا غير صحيح فلا يوجد حتى طلقة مسدس بقرية دنديط ، ورغم هذا التقرير الذى« أثبته رجال المباحث الجنائية ، انتصر الرائد مجدى وتم تجهيز حملة كبيرة لمداهمة القرية ، إلا أن مدير الأمن أصر على مصاحبة الحملة بنفسه لأنه شعر أن فى المسألة بعدا شخصيا من الرائد مجدى وبالتالى فمن الممكن تلفيق بعض الأشياء ووجوده ضرورى لكى يمنع التلفيق .

وبالفعل جاءت حملة كبيرة ، عربات مصفحة ، ومئات الجنود ، وبنادق آلية ، وخوذات تلمع فى الظلام ، أجهزة لاسلكى ، عربات مطافئ وإسعاف وغيرها ، وتم حصار القرية وتفتيشها بيتا بيتا واعتقال عدد كبير من أبنائها ، ولكن الحملة أسفرت عن لا شئ ، فلم يكن يوجد سلاح ولا حتى منشورات ، الأمر الذي جعل وزارة الداخلية تقرر نقل كل من الرائد مجدى والعميد نور من ميت غمر إلى أماكن أخرى .ودخلت دنديط تاريخ القهر مرة أخرى ، فالمرة الأولى كانت أيام الحملة الفرنسية حيث كانت دنديط مركزا للفدائيين الذين يقاومون الحملة حيث يختفون فى حدائق النخيل الكثيفة التى كانت تتميز بها القرية وقد أثبت عبد الرحمن الرافعى هذا الأمر فى كتابه « تاريخ الحركة القومية فى مصر » ، والمرة الثانية كانت أيام ثورة عام ١٩١٩ حيث نزلت قوات الاحتلال الانجليزى إلى القرية وأطلقت الرصاص مما أدى إلى استشهاد كل من على الغلبان والسيدة أم محمد عجوة من أبناء القرية ، وكانت هذه هى المرة الثالثة بقيادة الرائد مجدى ، وقد عبرت إحدى سيدات القرية عن المسألة برمتها

وهى السيدة سميرة الشيكة حيث قالت للقوات المداهمة : انتو الجليز والا فرنسيين ؟!!

عاشت القرية عدة أيام تحت الحصار ، وغاب عنها بعض الأبناء الذين اعتقلوا ، البعض عاد بعد يوم وآخرون بقوا أسابيع وعدد ثالث غاب خلف الأسوار عدة أشهر ، وكان نصيبى من هذه الحادثة أننى كنت واحدا ممن صدر الأمر باعتقالهم ، إلا أننى كنت قد توقعت هذا عقب ماحدث فى العزاء وتركت القرية وذهبت إلى القاهرة حيث كنت أسكن فى شقة مفروشة لا تعرف عنها المباحث شيئا وكان يسكن معى فى تلك الشقة الصحفى محمد مهاود الصحفى فى الوفد وعدد آخر من أبناء سمنود ، وكان تقديرى أن الأمور ستهدأ بعد فترة ويسقط أمر الاعتقال تلقائياً ، ولكن الأحداث سارت فى طريق مختلف .

نعود الى العم إسماعيل حيث كان لايزال معتقلا فى سجن استقبال طره مع أبنائه وأقاربه ثم تم ترحيله الى سجن أبى زعبل ، حيث قضى هناك عدة أشهر إلى أن أفرج عنه فى النهاية ، ولكن تلك الواقعة كانت قد أثرت فيه تأثيراً مذهلا .

كان العم إسماعيل يعيش حياته قبل تجربة الاعتقال بطريقة فيها القليل من الالتزام والكثير من التسيب ، فقد كان لايحرص على الصلاة ويسهر الليل على المقاهى ، ويبذر أمواله تبذيراً على المكيفات ولكنه كان فى نفس الوقت رجلا شهما ينجد الضعيف ويغيث الملهوف ولايقبل الظلم ، ويبدو - والله أعلم - أنه نظرا لطيبة قلبه ورجولة تصرفاته أراد الله أن يختم له ختاما حسنا فقيض له هذه التجربة ، والتى جعلته يحرص على أداء الصلاة وقراءة القرآن والتفقه فى الدين ، وقد أظهر الرجل صلابة

وصبرا ورجولة فى داخل السجن طوال فترة اعتقاله ، وبعد الخروج من السجن استمر محافظا على الصلوات وقراءة القرآن الكريم وأصبح لايترك صلاة الفجر فى المسجد ، مماجعل الناس تتعجب من هذا الرجل الذى انقلب حاله الى الأحسن ، ولم يمر إلا أقل من عام بعد خروجه من السجن حتى توفى الرجل ، وبالطبع لم يترك يوما من حياته ، بل هذا هو أجله المحتوم وموعده المحدد فى الموت ، وكان هذا الرجل مثالا لهؤلاء الذين يعملون عمل أهل النار حتى آخر أيامهم ، ثم يعملون عمل أهل الجنة فى أخريات أيامهم فيموتون على ذلك فيدخلون الجنة - نسأل الله ذلك ، وحياة هذا الرجل جعلتنى أفهم هذا الدعاء المشهور - لدى المسلمين (اللهم أحسن خواتيمنا) أو (نسأل الله حسن الختام) .

وهكذا أراد الرائد مجدى أن يؤدب العم إسماعيل ، وأراد الله تعالى أن يحسن ختام العم إسماعيل ،وفرق كبير بين إرادة العبد وإرادة الرب ..

تقرير مفوض الدولة

الدعوى رقم ٧٧٩٨ لسنة ٤٣

المقامة من د. محمد مورو أحمد

ضد السيد / وزير الداخلية - بصفته.



الوقائع : -

ونخلص إلى أن المدعى أقـام دعـواه الماثلة ابتـداء بإيداع صحيفتها قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧ والتى فى ختامها الحكم بإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ نصف مليون جنيه تعويضا عن تعذيبه وعما أصابه من أضرار مادية وأدبية من قرار الاعتقال خلال الفترة من ٨٧/٦/٢٦ حتى ٨٧/١٢/١٩ ومن قرارى وزير الداخلية باعتقاله مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وذلك على سند من القول أنه بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٦ وبعد محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا الوزير السابق للداخلية تم استدعاؤه تليفونيا من فرع مباحث أمن الدولة بميت غمر ومنها تم ترحيله إلى المنصورة ثم إلى القاهرة ثم معهد أمناء الشرطة ثم انتهى به المطاف بسجن استقبال طره دون أن يدرى سبباً مشروعاً لذلك ، تظلم من أمر اعتقاله وقضت المحكمة بالإفراج عنه إلا أن وزير الداخلية اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض إلا أنه أصدر قراراً آخر باعتقاله وكان مصيره كسابقه ، وينعى المدعى على قرارات اعتقاله أنها لم تستند إلى مبرر مشروع وأنها مخالفة للقانون ، وقد أصيب من جرائها بأضرار مادية وأدبية فضلاً عما نزل به من تعذيب تعددت أساليبه بين ضرب وركل وصلب وغير ذلك مما يحرمه

القانون .

وبجلسة ١٩٨٩/٥/٢٨ قضت المحكمة أولاً - بعدم اختصاصها بنظر الشق الأول من طلبات المدعى وإحالته إلى مجلس الدولة ثانياً - بإلزام المدعى بصفته بأن يؤدى إلى المدعى عن الطلب الثانى مبلغ ألف جنيه مع إلزامه المصروفات وبتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٣ أحيلت الدعوى فى شقها الأول إلى المحكمة حيث قيدت قرين الرقم المسطر بعاليه ، وتداولت بجلسات التحضير أمام هيئة المفوضين على النحو الثابت بمحاضر جلساتها ...

الرأى القانونى

من حيث أن المدعى يطلب الحكم بإلزام المدعى عليه بصفته بتعويض بمبلغ نصف مليون جنيه عما أصابه من أضرار مادية وأدبية من جراء اعتقاله ومن حيث أن الدعوى تعد من دعاوى الاستحقاق فمن ثم لاتتقيد بمواعيد وإجراءات دعوى الإلغاء ، وإذ استوفت سائر أوضاعها الشكلية المتطلبة قانوناً ، فإنها تكون مقبولة شكلاً .

وعن الموضوع :

فمن حيث أن مناط مسئولية الدولة عن قراراتها الإدارية توافر عناصر المسئولية التقصيرية مجتمعة الخطأ بأن يكون القرار معيبا بأحد عيوب القرار الإدارى المنصوص عليها قانوناً والضرر وأن يكون الضرر مترتب مباشرة عن الخطأ .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء والتى جرى اعتقال المدعى فى إطارها الزمنى لاتجيز للسلطة القائمة على تنفيذه سوى اعتقال المتشردين والمشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام .

ومن حيث أن نظام الطوارىء فى أصل مشروعيته نظام استثنائى يستهدف غايات محدودة ليس فيها مايولد سلطة مطلقة أو مقتضيات بغير حدود ولامناص من التزام ضوابطه والتقيد بموجباته ولاسبيل إلى التوسع فى سلطاته الاستثنائية أو القياس عليها ، وإذ أن حق رئيس الجمهورية ومن يفوض فى إصدار أوامر القبض والاعتقال مقيد قانوناً بألا

يتناول سوى المتشردين والمشتبه فيهم ومن قامت بهم خطورة خاصة على الأمن والنظام العام تستند إلى وقائع حقيقية قبيحة فى الدلالة على هذا المعنى ، وفيما خلا هاتين الحالتين لايسوغ التقول على الحريات العامة والمساس بحق كل مواطن فى الأمن والحرية وضماناته الدستورية المعتمدة ضد القبض والاعتقال التعسفى ، فكرامة الفرد وعزته وحريته دعامة لاغنى عنها فى مكانة الوطن وقوته وهيبته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى جرى اعتقاله بقرارات إدارية صادرة من وزير الداخلية استناداً إلى قانون الطوارىء فى غير الحالتين المبينتين أبيح من أجلها الاعتقال ، وألحق ظلماً بزمرة المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام حال لم يقم به سبب قانونى صحيح يبرر الاعتقال وليس فيما تعللت به جهة الإدارة من أن المدعى عضوا بجماعة الطلائع الإسلامية المناهضة لنظام الحكم مايقبل سندا - على افتراض صحته التى لاينهض عليها دليل - فى تبرير اعتقاله فى غير الحالتين المنصوص عليهما ، وقد كان حريا بوازارة الداخلية فى مجال الحريات العامة أن يكون تدخلها حيث يُقَوّم فسوقه ، وتستقيم له مبررات قانونية مشروعة ، أما وقد انتفت أسباب الاعتقال وموجباته قانوناً فإن القرار به يغدو باطلاً ويتحقق يه ركن الخطأ الموجب للمسئولية ، ويسوغ من ثم طلب التعويض عن الأضرار الناجمة من جرائه .

ومن حيث أنه عن ركن الضرر فإنه ولئن كان المدعى لم يستظهر فيما طالب به من تعويض وجه الضرر المباشر الذى حاق به متمثلاً فى عناصر

الخسارة المالية المحققة التى لحقته من جراء الاعتقال الخاطىء فإنه دون شك قد أصيب بأضرارمادية تمثلت فى حرمانه من مورد رزقه طوال فترة الاعتقال وتكبده بمصروفات للدفاع عن نفسه ماكان أغناه عنها لولا الاعتقال الخاطىء كما أنه أصيب بأضرار أدبية تمثلت فى الآلام النفسية الناجمة عن سلب حريته دون مبرر أو مسوغ قانونى لاسيما وأنه واحد من المفكرين الذين أثروا المكتبة العربية بالعديد من الكتب والكتابات التى تبعث روح القومية العربية الإسلامية فى صدور أبناء الأمة ضد أعدائها من الصهاينة وأعوانهم من الغرب الصليبى ، الأمر الذى يحق معه للمدعى الحصول على التعويض المناسب والذى نترك لعدالة المحكمة تقديره ومن حيث أنه من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بالمادة ١٨٤ مرافعات ...

لذلك نرى :

الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفى الموضوع بإلزام المدعى عليه بصفته بتعويض المدعى تعويضا مناسباً - نترك لعدالة المحكمة تقديره - عما أصابه من أضرار مادية وأدبية من جراء اعتقاله مع إلزامه المصروفات .

مفوض الدولة

النائب / سيد عبد الحميد الهنداوى



جماعات العنف فى مصر
من ١٩٥٨ - ١٩٩٨

لكى نواجه ظاهرة ما ، ينبغى الدخول إليها من خلال قاعدة معلومات صحيحة ، بعيدا عن التهريج أو المواقف المسبقة التى تفقد العمل العلمى قيمته ، وتصبح عائقا حقيقيا أمام فهم الظاهرة وبالتالى وضع الحلول الصحيحة لمواجهتها ولاشك أن هناك الكثير من الكتابات والابحاث حول جماعات العنف فى مصر ، ولكن قليلا منها الذى استطاع أن يصل إلى المعلومات الصحيحة حول الظاهرة ، بداياتها الحقيقية ، أحداثها ، أسبابها أفكارها التى تحملها وليس الأفكار التى يريد هذا أو ذاك من الباحثين أن يحملها لها نتيجة سوء الفهم أو سوء النية أو هما معاً .

ويمكننا أن نرصد ثلاثة روافد رئيسية للعنف فى مصر هى جماعة التكفير والهجرة وامتداداتها التى انتهت بجماعة « الناجون من النار » ، وجماعة الجهاد ثم الجماعة الإسلامية ...



التكفير والهجرة

وجماعة " الناجون من النار "



اسم التكفير والهجرة هو اسم أطلقته أجهزة الأمن على جماعة أسمت نفسها ، جماعة المسلمين ، إلا أن الإسم التصق بتلك الجماعة واشتهرت به بعد ذلك بحيث أصبح من الصعب التعامل البحثى معها بدون ذكر اسم التكفير والهجرة وقد شهدت السبعينات من القرن العشرين تصاعدا كبيرا لنشاط تلك الجماعة ، إلا أنها انحسرت بعد ذلك على المستوى الفكرى والحركى ،لأن أفكارها لم تصمد فى الواقع ، وبسبب الحوار الطويل داخل السجون مع باقى الأفكار ولأسباب أخرى عديدة ، وتعد جماعة " الناجون من النار " آخر الامتدادات الهامة لهذه الجماعة .

كانت الحكومة المصرية فى عام ١٩٦٥ قد وجهت ضربتها الثانية الكبيرة لجماعة الإخوان المسلمين ، واكتظت السجون وقتها بحوالى ٣٠ ألفا منهم ، وقد تعرض هؤلاء لتعذيب وحشى وكذا تعرضوا لضغط نفسى وفكرى وعصبى شديد ، مماأدى الى ظهور تيار متشدد داخل صفوف الإخوان يتهم عبدالناصر بالكفر ، وقد نشأ هذا التيار على يد الشيخ على إسماعيل شقيق المرحوم عبدالفتاح إسماعيل أحد الذين أعدموا مع سيد قطب ، ثم استمر خط التشدد فى هذا التيار الى أن وصل إلى تكفير أجهزة الحكم ثم المجتمع ثم المخالفين لهم من الإخوان المسلمين أنفسهم ..فى ذلك الوقت كان يوجد بالسجن شخص اسمه شكرى مصطفى وكان طالبا بكلية الزراعة قبل اعتقاله وقد اعتقل فى عام ١٩٦٥ على أثر قيامه بتوزيع منشور يحتج فيه على اعتقال ومحاكمة الإخوان المسلمين دون أن يكون هو أصلا عضوا فى تلك الجماعة ، وهو من أبناء محافظة

أسيوط وكان طالبا بجامعة أسيوط وقد استجاب شكرى مصطفى مع مجموعة أخرى من المعتقلين لأفكار الشيخ على إسماعيل ، ثم أصبح هو فيما بعد الزعيم الفكرى والحركى لتلك المجموعة التى حملت تلك الأفكار بعد أن نجح الإخوان المسلمون فى إعادة الشيخ على إسماعيل إلى صفوفهم وتخليه عن أفكاره التكفيرية ، وكان الإخوان المسلمون فى ذلك الوقت قد ردوا على تلك الأفكار بمجموعة من النشرات والكراسات الفكرية جمعت فيما بعد فى كتاب بعنوان (دعاة لاقضاة) .

وقد استفاد شكرى مصطفى من فترة السجن فى تحصيل العديد من العلوم الشرعية والتاريخية ، استخدمها فى تأكيد منظومة فكرية شديدة التماسك وإن انطوت على أخطاء منهجية فادحة ، وكان شكرى مصطفى يمتلك عقلية عالية الاستيعاب وكان شديد القدرة على الجدل كما كان يتمتع بسمات زعامة عالية .

واستطاع شكرى مصطفى أن يضم إليه عددا من الأتباع داخل السجن ثم بعد خروجه من السجن عام ١٩٧١ استطاع أن ينشئ جماعة كبيرة لها امتدادات فى كثير من أنحاء مصر وتحولت التكفير والهجرة فى ذلك الوقت إلى تيار شديد الخطورة خاض صراعا مع باقى التيارات الإسلامية على المستوى الفكرى والحركى ، كما دخل فى العديد من الصدامات مع أجهزة السلطة ، وتعد حادثة اغتيال الشيخ الذهبى وزير الأوقاف آنذاك والتى تمت عام ١٩٧٧ هى أهم أعمال العنف التى قام بها هذا التيار وعقب هذه الحادثة تم اعتقال شكرى مصطفى وعدد كبير من أعضاء

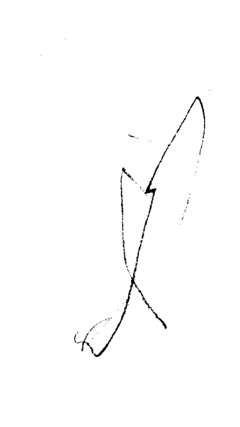
الجماعة وصدر الحكم بإعدام شكرى مصطفى وأربعة من قيادات الجماعة وتمّ تنفيذ الحكم ، مما شكل ضربة قاصمة لتلك الجماعة .

وتدور أفكار تلك الجماعة حول مجموعة من المفاهيم فالجماعة لاتعترف بالاجتهاد ، وتهدر كل المجهود الفكرى والفقهى الذى شهده الواقع الإسلامى طوال القرون الماضيه وتزعم أن من الضرورى التعامل مع النص مباشرة من الكتاب والسنة ، وكذلك تدعو الجماعة إلى العزلة عن المجتمع كما تعتبر الجماعة أن الهجرة فريضة شرعية واجبة على كل مسلم وقد استطاع أحد مفكرى الجماعة جمع مجموعة من النصوص التى تتحدث عن أحوال آخر الزمان خلص منها إلى أن الجماعة هى التى سوف تعيد مجد الإسلام ودولته وهو البحث الذى يحمل إسم (التوسمات) .

بعد إعدام شكرى مصطفى دخلت الجماعة فى طور من الانشقاقات ، ثم كفرت هذه المجموعات المنشقة بعضها بعضا ، وبدأت الجماعة تنحسر فكريا وتنظيمياً إلى أن أعاد مجموعة من الشباب مثل الدكتور مجدى الصفتى وآخرين تشكيل امتداد لجماعة التكفير والهجرة ، باسم جماعة " الناجون من النار " ، إلا أن هذا الامتداد حمل أفكاراً مغايرة شيئا ما عن أفكار التنظيم الأم ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة الحركة وممارسة العنف ضد رموز النظام وتعد عملية محاولة اغتيال كل من النبوى إسماعيل ، وحسن أبو باشا وزيرى الداخلية السابقين ، والصحفى مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور ، وهى العمليات التى تمت فى صيف عام ١٩٨٧ أهم أعمال العنف التى قام بها هذا التنظيم .



جماعة الجهاد



نشأ تنظيم الجهاد على يد شاب يدعى نبيل البرعى عام ١٩٥٨ وحسب رواية نبيل البرعى نفسه ، الذى كان يبلغ من العمر فى ذلك الوقت (٢٢عاماً) فإنه قد عثر على كتاب لابن تيمية عن فتاوى الجهاد ، فبدأ الاهتمام بهذا الموضوع واعتبر أن الطريق الصحيح لتعديل مسار العالم الإسلامى يكمن فى ممارسة الجهاد ، وأن غياب هذا الجهاد هو السبب فى الأحوال المتردية التى يعانى منها العالم الإسلامى .. فى ذلك الوقت كانت السجون المصرية تعج بعناصر الإخوان المسلمين ، وكان هناك جو من مطاردة التدين والتضييق الشديد على الاتجاه الإسلامى ، وانتهى نبيل البرعى إلى أن وسيلة التغيير الوحيدة المتاحة أمامه هى العمل السرى المسلح ، وهكذا أصبح العمل السرى المسلح علما ومفتاحا لفهم حركة الجهاد منذ ١٩٥٨ وحتى اليوم ولم تتخل الحركة عن تلك المقولة قط .

بدأ نبيل يوزع فتاوى الجهاد لابن تيمية على أصدقائه المقربين ثم يدير حواراً معهم حولها ووجد استجابه لدى عدد منهم مثل إسماعيل الطنطاوى وحمد عبدالعزيز الشرقاوى ، ومن هؤلاء وغيرهم نشأت الخلية الأولى لتنظيم الجهاد عام ١٩٦٠ فى القاهرة ، ثم بدأت الخلايا تكبر وتنتشر بعيدا عن أعين السلطة التى كانت منشغلة فى مطاردة الإخوان المسلمين.

وفى عام ١٩٦٥ حدث الصدام الثانى الكبير بين الحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين ، وصدرت أحكام بالإعدام على سيد قطب وآخرين كما تعرض الاتجاه الإسلامى عموما للكثير من العنف والاضطهاد مما كان له أثره المباشر على عدد كبير من الشباب المتدين ، الذى راح

يبحث عن طريق للثأر والعنف ، فانضم إلى التنظيم فى عام ١٩٦٦ عدد آخر من الشباب شكلوا فيما بعد أهم قيادات الجماعة مثل أيمن الظواهرى وحسن الهلاوى ، وعلوى مصطفى ومع حلول عام ١٩٦٨ أصبح للتنظيم كيانا متميزاً عدديا وفكريا فى غياب رقابة السلطة المنشغلة بالإخوان ، وبدأت عناصر التنظيم فى جمع السلاح والتدريب عليه فى جبل المقطم .

وفى عام ١٩٧٣ قرر علوى مصطفى أن يتوجه الى منطقة الدفرسوار للمشاركة فى الكفاح الشعبى ضد التسلل اليهودى الذى حدث إبان معركة رمضان ١٩٧٣ وصحب علوى معه مجموعة من عناصر التنظيم ، وكان لهذه المشاركة أثرها فى التعرف على العديد من العسكريين الذين انضموا إلى التنظيم فيما بعد مثل عصام الغمرى الذى نجح فى تشكيل عدد من الخلايا داخل القوات المسلحة .

وفى تلك الفترة تصاعد المد الإسلامى عموما ، وازداد الاهتمام بالأفكار الإسلامية والجهادية منها على وجه الخصوص ، وظهرت العديد من التيارات الجهادية التى لاجامع تنظيميا لها ، وحضر الى مصر فى نفس العام ١٩٧٣ الدكتور صالح سرية يحمل أفكارا جهادية وخبرة فى العمل العسكرى حيث عمل لفترة ضابطا فى منظمة التحرير الفلسطينية واستطاع صالح سرية أن يجند عددا كبيرا من الشباب كان من بينهم عدد من طلاب الكلية الفنية العسكرية والكلية الحربية والكلية الجوية العسكرية ، كما انضم إلى تنظيم صالح سرية مجموعة كاملة كانت تشكل تنظيما فى محافظة الجيزة بقيادة حسن الهلاوى .

وقـام هذا التنظيم - تنظيم الفنيـة العـسكرية - بمحاولة انقـلاب عـام ١٩٧٤ عن طريق محاولة السيطرة على الكلية الفنية العسكرية ، ثم قيادة طلابها إلى اجتماع يضم جميع أركان الحكم حيث كان مقررا أن يخطب فيهم الرئيس السادات فى ذلك اليوم فى مبنى الاتحاد الاشتراكى إلا أن المحاولة فشلت وتم اعتقال صالح سرية ومعظم أعضاء تنظيم الفنية العسكرية وقد صدر حكم بإعدام صالح سرية وكارم الأناضولى ونفذ الحكم ، كما صدرت أحكام بالسجن على عدد من عناصر التنظيم .

ومن بقايا تنظيم الفنية العسكرية ظهرت عدة أجنحة كان أهمها جناح الإسكندرية بقيادة محمد السيد إسماعيل ثم محمد ياسر ، وجناح فى الجيزة بقيادة حسن الهلاوى الذى كان قد استطاع الهرب من السجن والاختفاء فى محافظة الجيزة .

وفى إطار التنظيمات الجهادية ، كان هناك تنظيم يسمى تنظيم يحيى هاشم ، كان يحيى هاشم يعمل وكيلا للنيابة وقد بدأ نشاطه السياسى بقيادة مظاهرة من مسجد الحسين بالقاهرة عام ١٩٦٨ احتجاجاً على هزيمة ١٩٦٧ ، وفصل من عمله بسبب تلك المظاهرة ، فشكل تنظيما بلغ عدد أعضاؤه ٣٠٠ فرداً كان معظمهم من الإسكندرية ، وعندما ظهرت أحداث الفنية العسكرية قرر يحيى هاشم أن يقوم بمحاولة لإطلاق سراح المعتقلين على ذمة تلك القضية ، وقام بتزوير أمر ترحيل يتم بمقتضاه اصطحاب المسجونين فى سيارات شرطة مسروقة على أساس أنهم مرحلون من سجن إلى آخر ، إلا أنه تم اكتشاف الخطة وإفشالها فى اللحظة

الأخيـرة . وعلى إثر ذلك بدأت حملة مطاردة ليـحيى هاشم منتظمـة فى الإسكندرية والأقاليم ، فهرب مع مجموعة من رجاله إلى قرية نجع الدير - جرجا بصعيـد مصر ، واعتصم بالجبال وعاش هناك فترة إلى أن تم اكتشافه ، فاشتبكت معهم الشرطة فى معركة قتل فيها يحيى هاشم عام ١٩٧٥ الأمر الذى أدى إلى تفرق تنظيمه وتشتته .

استمرت تنظيمات الجهاد على هيئة خلايا عنقودية ، وقامت بالعديد من العمليات مثل حادثة القنصلية (القبرصية) عام ١٩٧٧ ، ثم بدأت تتجمع هذه التنظيمات فى تنظيمين كبيرين هما تنظيم محمد عبدالسلام فرج وتنظيم سالم الرحال .

كان محمد عبدالسلام فرج يعمل مهندسا بشركة هايديلكو بالإسكندرية وهناك تعرف على محمد إبراهيم سلامة سنة ١٩٧٨ ، وكان هذا الأخير منتميـا إلى إحدى خلايا تنظيم الجهاد بالإسكندرية الذى نفذ عمليـة القنصلية (القبرصية) عام ١٩٧٧ ، واستطاع محمد إبراهيم سلامة أن يضم محمد عبدالسلام فرج إلى هذا التنظيم ، إلا أن التنظيم قد انكشف وتم اعتقال أعضائه وتصفيته عام ١٩٧٩ ، مماجعل عبدالسلام فرج يقرر أن يقطع صلته بهذا التنظيم وأن يعمل بصورة مستقلة حتى لاينكشف أمره ، وترك عبدالسلام فرج الإسكندرية وانتقل إلى القاهرة حيث التحق بالعمل كمهندس بالإدارة الهندسية لجامعة القاهرة ، ومنذ سنة ١٩٧٩ بدأ محمد عبدالسلام فرج بالعمل والدعوة ، وجمع الأدلة الشرعيـة على حتميـة الحل الجهادى فى كتاب أسماه (الفريضة الغائبة) تضمن

النصوص وآراء العلماء فى وجوب الجهاد ولإقامة الحكم الإسلامى وقام عبدالسلام فرج بتدريس هذه الآراء فى مسجد عمر بن عبدالعزيز ببولاق الدكرور ، كما قام بضم عدد كبير من الشباب شكل بهم تنظيما - هو الأخطر - للجهاد مثل عبدالناصر عبدالعليم درة ، شعبان عبدالعاطى عبداللطيف ، محمدغريب فايد ، حسن عبدالسميع ، ناصر مكى ، السيد إبراهيم معوض عبدالله ، ثم طارق عبدالموجود الزمر الذى قام بدوره بتجنيد المقدم عبود الزمر عام ١٩٨٠ ، ثم مد عبدالسلام فرج نشاطه إلى مختلف أنحاء القاهرة والجيزة ثم الأقاليم وضم عناصر جديدة مثل صالح جاهين ، رفعت السمان ، عبدالمجيد الفقى ، وفى أواخر عام ١٩٨٠ كان هذا التنظيم قد أصبح كبيرا ومنتشرا ، كما تدرب أعضاؤه على السلاح ، وقاموا بشراء كميات منه .

وفى المقابل كان هناك تنظيم سالم الرحال ، وهو فلسطينى كان يدرس فى الأزهر ويقيم برواق الشوام ، وقد ضم هذا التنظيم عددا كبيرا من العناصر كان أهمها فى ذلك الوقت كمال السعيد حبيب ، أحمد راشد ، نبيل نعيم .

وعندما شعرت أجهزة الأمن بنشاطات سالم الرحال ، تم ترحيله خارج البلاد ، ولكن التنظيم استمر فى العمل بقيادة كمال السعيد حبيب ، واستطاع أن يوسع نشاطه ، وضم عددا آخر من العناصر كان أهمها أحمد رجب ، محمد طارق إبراهيم ، أسامة قاسم ، أنور عكاشه ، محمد الأسوانى محمد سعيد عثمان .

فى عام ١٩٨١ التقت الروافد المختلفة لتنظيم الجهاد وخاصة رافدا عبدالسلام فرج وسالم الرحال مع تنظيم الجماعة الإسلامية وتشكل مجلس قيادة من التيارات الثلاثة ، وتم الإعداد لتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات ، ومحاولة عمل انقلاب عسكرى وثورة شعبية والسيطرة على بعض مدن الصعيد وقد تم تنفيذ عملية اغتيال السادات بنجاح فى ١٩٨١/١٠/٦ كما تم السيطرة على مدينة أسيوط ، إلا أن الخطة لم تكتمل فبرغم النجاح فى السيطرة على مدينة أسيوط التى قام بها عناصر الجماعة الإسلامية ، إلا أن تنفيذ عملية الانقلاب العسكرى والثورة الشعبية لم يتم تنفيذها أصلا ، ونظرا لوجود أخطاء فى الاتصالات قبيل تنفيذ العملية ، وعدم تنفيذ المجموعات الموكول إليها ذلك الخطة المتفق عليها .

وكان من الطبيعى بعد ذلك ، أن تقوم أجهزة الأمن بتوجيه ضربات واسعة إلى تلك التيارات ، فتم اعتقال حوالى ٧ ألاف شخص ، كما تم توجيه الاتهام إلى المئات فى ثلاثة قرارات اتهام هى قرار الاتهام فى قضية الاغتيال وقرار الاتهام فى قضية القيادات وضم ٣٠٢ متهما وقرار الاتهام فى قضية الانتماء ، ثم قرار الاتهام فى قضية الأحداث (الذين لم يبلغوا سن الرشد) ثم صدرت أحكام بحق عدد كبير من المتهمين منها أحكام بالإعدام وأخرى بالسجن .

وبالطبع لم تتوقف المحاولات ، خاصة من عناصر تنظيم الجهاد خارج السجون ، على حين توقفت محاولات الجماعة الإسلامية فى تلك الفترة ،

وشهد عام ١٩٨٢ قضية الطائرة والبمب وهى محاولة من بعض العناصر لاستخدام البمب لاقتحام السجون وإخراج المسجونين ثم تهريبهم على طائرة وخاصة عبود الزمر ، وبصرف النظر عن سذاجة الفكرة أو وقتها فإنها كانت تعبير عن استمرار المحاولة .

وفى عام ١٩٨٣ تم اكتشاف تنظيم يسمى تنظيم المواسير وهو تنظيم ينتمى إلى الجهاد تركز فى مدينتى بورسعيد ، والجماليه دقهلية وكان يتكون من طلاب المدارس الثانوية والجامعات أساساً .

ومع عام ١٩٨٤ ونهاية المحاكمات ، بدأت الخلافات تدب بين تنظيمى الجهاد والجماعة الإسلامية ، حول عدد من القضايا مثل العذر بالجهل ، فعلى حين ترى الجماعة الإسلامية أن الجاهلين بأحكام الإسلام من حكام وضباط وغيرهم معذورون بجهلهم ، ولذا فإنهم ليسوا كفره فإن تنظيم الجهاد يرى العكس .

كما حدث خلاف حول طبيعة العمل ، فعلى حين تمسك تنظيم الجهاد بالعنف ، مال تنظيم الجماعة الإسلامية إلى العمل السياسى العلنى مابين أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، فعقد الندوات والمؤتمرات فى الجامعات والنقابات ، إلا أنه بدءا من ١٩٨٨ ولأسباب معينة مال تنظيم الجماعة الإسلامية إلى العنف فأنجز العديد من العمليات فى هذا الصدد .

على كل حال ، فإن تنظيم الجهاد الذى نحن بصدده ، حاول إقامة تنظيم عسكرى قاده عدد من الضباط مثل محمد البرم (مظلات) المقدم محمد مكاوى (صاعقة) إلا أن ذلك التنظيم قد اكتشف عام ١٩٨٧ وتم

إجهاض المحاولة ، ومن الأحداث الهامة فى مسيرة تنظيم الجهاد عملية الهروب الكبير التى تمت يوم ١٩٨٨/٧/١٧ ، وهى عملية تصلح لأفلام السينما ، وقد هرب خلالها كل من الرائد عصام القمرى ، ومحمد الأسوانى ، وخميس مسلم من سجن ليمان طره ، واستطاعوا أن يختفوا فى القاهرة لمدة أسابيع إلى أن تم اكتشافهم فتبادلوا النار مع الشرطة وقتل فى العملية عصام القمرى وخميس مسلم وأعيد اعتقال محمد الأسوانى .

واستمرت العمليات العنيفة لتنظيم الجهاد فيما بعد وإن كانت قد قلت كما ونوعا ، كما أصبح التنظيم يحمل إسم طلائع الفتح وأصبح يقوده أيمن الظواهرى الذى استطاع أن يهرب إلى الخارج ويحصل على حق اللجوء السياسى ، ونلاحظ فى تلك الفترة أن التنظيم اختلف مع الجماعة الإسلامية فى مسألة توجيه الضربات إلى السياحة أو الاستثمار لأن ذلك يضر بأرزاق الناس ، ولأنه يسىء إلى سمعة الحركة ، وركز التنظيم بالتالى على توجيه الضربات إلى رموز النظام ، ولعل أهم العمليات التى نفذتها الجماعة فى هذا الصدد هى محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الألفى فى ١٩٩٤/٨/١٨ ثم محاولة اغتيال كل من صفوت الشريف وزير الإعلام والدكتورعاطف صدقى رئيس الوزراء فى وقت لاحق من العام نفسه .

الجماعة الإسلامية

الجماعة الإسلامية هى أكثر تنظيمات العنف قوة وعددا منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن ، وهى المسئولة عن أكثر عمليات العنف التى تم تنفيذها سواء فيما يتصل بتصفية عدد من الضباط أو الجنود أو المخبرين أو فى الاعتداء على الأقباط أو فى ضرب الاستثمار والسياحة وغيرها من العمليات ويتركز معظم نشاط الجماعة فى الصعيد أساساً .

وقد نشأت الجماعة الإسلامية من خلال العمل الطلابى فى جامعات الصعيد تحديدا فى بداية السبعينات ، ولم تكن فى البداية تتميز على مجمل النشاط الطلابى الإسلامى عموما ، وكان يحدث خلط عادة بين بياناتها التى تحمل اسم الجماعة الإسلامية وبيانات طلاب الإخوان المسلمين التى تحمل نفس التوقيع ، إلا أن الباحث المدقق كان يستطيع أن يميز هذا البيان المنسوب الى الجماعة من الآخر المنسوب إلى الإخوان عن طريق الشعار المرسوم فى أعلى الصفحة ، فعلى حين استخدمت جماعة الإخوان شعارها التقليدى المعروف (سيفين متقاطعين ومصحفا) فإن الجماعة الإسلامية استخدمت شعارها المكون من مصحف مفتوح يخرج منه مصحف آخر صغير وأشعة من النور ، ثم أصبح هذا الرمز فيما بعد عبارة عن ذراع قوية تحمل مصحفا مفتوحا ، وانتهى هذا اللبس تماما بعد أن استخدم الإخوان المسلمون بعد عام ١٩٧٧ اسمهم المباشر ووقعوا به على بياناتهم وهو اسم (الإخوان المسلمون) .

ويُعد عام ١٩٧٨ عاما مفصليا فى تاريخ الجماعة الإسلامية حيث وضع سيطرة الجماعة الإسلامية على جامعات الصعيد وسيطرة الإخوان على

جامعات الوجه البحرى ، وهذا لايمنع بالطبع وجود امتدادات للإخوان فى جامعات الصعيد ، ووجود امتدادات للجماعة الإسلامية فى جامعات القاهرة والإسكندرية والوجه البحرى عموماً .

على كل حال فإن المؤسس الأول للجماعة الإسلامية هو صلاح هاشم فى بداية السبعينات ، وكانت أفكارها تتميز بالحدة والجرأة كما تأثرت أكثر بأفكار ابن تيمية ثم عمر بن عبدالرحمن الذى أصبح أميرا لتلك الجماعة ومفتيا فيما بعد فى عام ١٩٧٨ عام التميز ، استطاع أعضاء الجماعة الإسلامية فى جامعة أسيوط تعيين ناجح إبراهيم الذى كان طالبا بكلية الطب وأصبح رئيسا لاتحاد طلاب الجامعة فى ذلك الوقت .

ويُعد كل من ناجح إبراهيم ، أسامة حافظ ، أسامة رشدى ، كرم زهدى عاصم عبدالماجد ، عصام دربالة ، على الشريف من أهم القادة المؤسسين لتلك الجماعة .

وقد تميز نشاط الجماعة الإسلامية طوال السبعينات بالعمل العلنى والنضال السياسى ، كما دخلوا فى مفاوضات ومساومات عدة مع أجهزة الحكم فى محافظات الصعيد ، وقامت الجماعة بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات لمواكبة المطالب الإسلامية أو التضامن مع الشعب الفلسطينى ، وكذلك نظمت الجماعة مظاهرة حاشدة ضد زيارة الشاه الإيرانى لمصر عام ١٩٧٩ .

وعقب أحداث سبتمبر ١٩٨١ ، والتى طالت عددا من عناصر الجماعة اشتركت الجماعة مع تنظيم الجهاد وفى الإعداد لأحداث اغتيال الرئيس

السادات والسيطرة على مدينة أسيوط كجزء من محاولة إحداث ثورة شعبية وقامت الجماعة بتنفيذ الجزء الموكول إليها فى العملية وهو السيطرة على مدينة أسيوط ، ونجحت فى استمرار السيطرة على المدينة لمدة ٤٨ ساعة كاملة إلى أن تدخل الجيش وقضى على التمرد .

وفى عام ١٩٨٤ حدث تراجع عن التحالف مع تنظيم الجهاد واستقل كل من الطرفين بعمله ، واختارت الجماعة الإسلامية فى ذلك الوقت أسلوب العمل العلنى والسياسى ولم تمارس العنف حتى عام ١٩٨٨ ، وفى تلك الأعوام نظمت الجماعة العديد من المؤتمرات السياسية فى الجامعات والنقابات ونجحت فى الحصول على العديد من المقاعد الطلابية كما نظمت العديد من المظاهرات تنديدا بالغلاء أو التصالح مع إسرائيل وغيرها من القضايا ، كما استطاعت أن تنشىء جهازا إعلاميا كبيرا أصبح قادرا على إغراق القاهرة والصعيد ومصر عموما بالمنشورات فى المناسبات المختلفة .

إلا أنه فى عام ١٩٨٧ وعقب قيام تنظيم " الناجون من النار " بمحاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا واللواء زكى بدر والصحفى مكرم محمد أحمد ، ولم تكن أجهزة الأمن تعرف شيئا عن هذا التنظيم (الناجون من النار) تعرضت الجماعة لحملة اعتقالات وتعذيب واسعة ، مما أسهم فى ميلها الى العنف ، وتدشن هذا الميل باغتيال المتحدث الرسمى باسمها الدكتور علاء محيى الدين عام ١٩٨٨ ، ومنذ ذلك الوقت نفذت الجماعة مئات العمليات الصدامية ضد عناصر الشرطة من رتبة لواء وحتى مخبر

وكذلك نفذت عشرات العمليات ضد الاستثمار والسياحة ، بل و اغتالت أحد كبار المسئولين وهو الدكتور رفعت المحجوب .

ولعل أهم العمليات الكبرى التى نفذتها الجماعة منذ ذلك الوقت وحتى نهاية عام ١٩٩٧ هى :

- عملية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب يوم الجمعة ١٩٩٠/١٠/١٢، وقد أدى الحادث إلى وفاة الدكتور المحجوب .
- عملية اغتيال اللواء رؤوف خيرى فى ١٩٩٤/٤/١١ وقد أدى الحادث إلى وفاة الرجل .
- محاولة اغتيال الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك فى أديس أبابا يوم ١٩٩٥/٦/٢٦ ، وقد فشلت تلك المحاولة .
- عملية الدير البحرى بالأقصر يوم الإثنين ١٩٩٧/١١/١٧ ، والتى راح ضحيتها عدد كبير من السائحين وتسببت فى خسارة كبيرة لقطاع السياحة فى مصر .

رقم الإيداع ٩٨ / ١٤٠٤٦
977 - 220 - 154 - 2

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ - شارع نشاطى شبرا القاهرة
الرقم البريدى ــ ١١٢٣١